

007



أحكام الأراضي، للفاروقي، محمد علي بن محمد ؟

خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا .

٢٨ ق ١٥ س ٥٢٦ × ١٦٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ واضح .

٥٢٨

١- الأحكام السلطانية ، الفقه الاسلامي

١- المؤلف بد تاريخ النسب .



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب **أحكام الأراضي** الرقم **٥٢٨**

اسم المؤلف **محمد علي بن قاضي محمد عاصم الفاروق**

تاريخ النسخ

عدد الأوراق **٢٨** الديانة **١٦٧٩**

ملاحظات **نظم عربي**

# أحكام الأراضي

محمد عاصم الفاروق





الحمد لله الملك العلام مفيض العلوم على الانام والصلوة  
على رسوله محمد الاني مدينة العلوم من الاصول والاحكام وعلى  
اله واصحابه الابرار الكرام **وبعد** فيقول العبد الضعيف الراجي  
الى ربه العلى الاعلى قاضي محمد علي بن قاضي محمد حامد بن  
مولانا ابى العلماء في زمانه محمد صابر الفارسي في التناوي تغمدهم  
الله بغفرانه وادخلهم في درجته العلماء المبرزين. برضوانه  
قد سبق الى ادهام اكثر علماء هذا الزمان ان اراضي بلاد الهند  
خارجة مملوكة للذمين القابضين لها الان حتى حوسر وافيها

نصفانهم

نصفانهم من البيع والشراء والهبة ونحو ذلك وسبب توهمهم  
انهم وجدوهم قابضين تلك الاراضي بيد ابيد قبضا فديما  
واليد بلا منازع دليل للملك طاهرا وقد قال الفقهاء  
ليس الامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروفا  
ولم يفتنوا ان الظاهر ليس حجة مثبتة للحكم ولكنها واقعة  
لغيره فلا يحكم بهجرا اليد بالتملك الذي اليد كما لا يحكم به  
بعدم التملك له اي الذي اليد اذ اليد تنوع الى يد ملك  
واليد غير ملك كيد الوديع ونحوها فمضى لم يكن دليل  
على واحد منهما الا يحكم بواحد منهما ولكن سراك في يد  
بلا قضاء كما سيجي وههنا قد قام دليل على ان يد يد غير  
ملك وهو ان الاراضي صارت فينا بجم والفتح باتفاق الا  
الاربعة داخلية تحت تصرف الامام بالمتع والاعطاء ولا  
مملكتها احد بدون اذن الامام فاليد لو وقعها في الغنى قطعاً  
لم يتوجب اصلاً فلن يد فيه كالحارج لا يحكم ولا يقضى  
بالملاك له الا بحجة شرعية فلا بد للذمين القابضين



الا ان يشتوا تملكهم بحجة شرعية مثل ان يشتوا ان بالله  
المسلمون بفلان وفلان قد قورسها عليهم الامام بعد  
الفتح واعطاهم رضى ثم ان يشتوا توريتهم منهم حتى يحكم  
بالمالك لهم الان وذلك الاثبات متعذر بسبب العهد  
كل البعد وقيل الاثبات الامام ان يخرجها من ايديهم لانه  
اليه فوض التصرف في بيت المال بالمنع والاعطاء ولذا احكم  
في اراضي مصر مع كونها خارجية في الاصل انها صارة لبيت  
المال الان وليست المملوكة للزراع القابضين بها الان لعدم  
العلم بكونهم اي الزراع ورثة من فريدها الامام عليهم  
بعد فتح مصر على ما في فتح القديرو سيجني انشاء الله تعالى  
ولقد صنف الشيخ جلال الدين التهايمسي رسالة في هذا الامر  
وكتب فيها ان مجرد قبض الذمير في الاراضي لا يكفي في الحكم بملكها  
لهم لكن بلا تعرف من اذ كره السند والبرهان فاهوت ان كتب  
لدفع شبهتهم شيئا ومما سيترجي في هذه المرام فانفسالة  
ينكشف منها احكام انواع اراضي وادار الاسلام من اراضي

بلاد

بلاد الهند وغير هاتبع تطبق بعض الروايات المتعلقة  
بهذه المقام على الاصول الشرعية كل ذلك مد الله بمرادهم  
وسميتها باحكام الاراضي ودرستها على ابواب فصول  
وهو حسبي ولعمركم الوكيل **الباب الاول** في بيان معنى دار  
الاسلام ودار الحرب والغنى والغنمة ونحو ذلك مما  
يتعلق بهذه الباب **اعلم** ان دار الحرب تصير دار الاسلام  
لبشر واحد وهو اظهر حكم الاسلام فيها قال محمد في  
الريادة انما تصير دار الاسلام دار الحرب عند  
حقيقته لبشر ثلاث احدها اجرائي احكام الكفار على  
سبيل الاشتها ر وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام **والثاني**  
ان يكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلدة من  
بلاد الاسلام **والثالث** ان لا يبقى فيها مؤمن ولا دمي  
امنا بامانه الاول الذي كان ثابتا قبل استيلاء الكفار للمسلم  
باسلامه والذي ينفذ الذمة وصورة المسئلة على ثلاثة  
اوجه **اما** ان يغلب اهل الحرب على دار من دمرنا دارا



تد اهل مصر وغلبوا واجبروا احكام الكفر ونقض اهل  
الذمة العهد وتغلبوا على ديارهم ففي كل من هذه الصلوات  
لا تصير ديار الحرب الا بثلاث شرائط <sup>قال ابو يوسف رحمه الله</sup>  
بشرط واحد لا غير وهو اطهار احكام الكفر وهو القبا  
كذا في فتاوى عالمكبريه <sup>وقال في الغرائب في باب الجمعة</sup>  
ما حاصله ان ديار الاسلام على قول ابي حنيفة لا تصير  
ديار الحرب الا بثلاثة اشياء مذكورة <sup>وقال صاحبها اذا</sup>  
اجرى اهل الحرب في بلدة من بلاد الاسلام احكامها  
تصير ديار الحرب كيف ما كان. وقال ايضا البلاد التي  
عليها ولاه الكفار في بلادها المسلمين ان يلبس منهم واليا  
مسلم او كل بلد فيه دال مسلم من جهتهم بخوض فيه اقا  
الجمع والاعباد ولا اخذ الخراج وتقليد القضاة وترويج  
الاباني وطاعة لهم موادعة ومخادعة وهذه البلية  
الواقعة في زماننا باستيلاء الكفار على بعض ديارنا لا بد  
من معرفة حكمها والحق ان ما في ايديهم من بلاد

المسلمين

المسلمين فهو ديار الاسلام بلا شك لانها غير سائجة  
ببلادهم ولا نهم لم يظهر وانيها احكامهم بل القضاة  
واحكام مسلمون يحكمون باحكام دين الاسلام كيف  
وهم يرجعون في الحوادث على علماء هذه الامة ويتحاكمون  
عليهم ومن وافقهم من المسلمين. ولطبعهم عن ضرورتها  
فهو على صحة الاسلام والحمد لله على ذلك وان كان  
اطاعهم لا عن ضرورة فذلك لكنهم فساق وليسوا  
بمرتدين ولتسميهم مرتدين من الكبار سها <sup>وقال</sup>  
في الكفاية حاشية الهداية الغيمه عن ابي عبيد بن ماسل  
من اهل الشرك عموه والحرب قائمه وحكمها ان الخمس  
وسايرها بعد الخمس للغانمين حاصره والي ما سئل منهم بعد  
ان تضع الحرب اوزارها وتصير الديار الاسلام وحكمه ان  
يكون لكافة المسلمين. ولا الخمس والنفل ما سفله العار  
اي عفاة شريادة على مسلمته وهو ان يقول الامام والامير  
من قتل قتلا فله سلبه او قال للسريته ما احتسبهم فهو لكم <sup>انصفه</sup>





او ربه ولا يحمس وعلى الامام الوفاء به وعن علي بن عيسى  
الغصينة اعم من النفل والفي اعم من العسمة لانه اسم لكل  
ما صار للمسلمين من اموال اهل الشرك **قال** ابو بصير الراسي  
فالغصمة في الجهرية في وقال اهل الصلح في الخراج في  
لان ذلك كله مما افاء الله تعالى على المسلمين وعند الفقهاء  
كل ما يحا اخذ من اموالهم انتهى وبسبب المال اعم من  
الكل في كشف اللغاة بيت المال عبارة است زهر مال كماله  
ورن جهتي بانه استي **وفي الغرائب** سئل الواسطي عن كان له خط  
في بيت المال طهر وجار لبيت المال فهل له ان ياخذ فيما بينه  
وبين الله تعالى او في قضاء فقال له ذلك للامام ان يعطيه ان شاء  
وعمنه النشاء في الحكم كل مال من ثبوت الحال مخصوص لا يشاد  
مالا اخر ولهذا جعلنا بيوت الاموال اربعة انتهى **وفي**  
**فتاوى عالمكبريته** ولكل نوع حكم يختص به لا يشتركه مال اخر على  
الامام ان يحل لكل نوع بيتا فان لم يكن في بعضها شيء  
فللامام ان يستقرض عليه مما فيه قال فان استقرض من بيت

الصدقة

الصدقة على بيت مال الخراج فاذا اخذ الخراج يقضي المستخرج  
من الخراج انهم ثم **قال صاحب الفرائد** اخذها ما يوضع فيه الكو  
نالكوف والعشرة والكفارات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين  
والوصايا والادواق وهذه الاموال ماعد الوصايا والادواق  
تصرف الى المذكورين في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الية  
وسقط سهم المولفة قالوا بهم باجماع الصحابة واما الوصايا و  
والادواق يتصرف الى موضع محسب الوقف الموصى ولا يجوز  
صرفهما في غير ذلك الا على سبيل الاستقراض واما ماعد الوصايا  
والادواق لا يجوز صرفهما الى مقابلة اذا كانوا اغنياء ولا  
الى القضاة والمدبرين والمفتين اذا كانوا اغنياء ولا  
الى فقراء بني هاشم انتهى **وفي الحماوية** من الحوار ذي من شرح  
الهداية لا اساس بالصدقات كلها على بني هاشم والحرمة في  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم للعوض وهو خمس الخمس فلما  
سقط ذلك بخوة عليه السلام حل لهم الصدقة في الكشف  
النصر الى بني هاشم يجوز في قوله خلافا لهما ومن الكرام



وقيل في زمامنا يجوز دفع الزكوة اليهم انتهى كلام  
الحمداديه وفي **قنادي عالمكبريه** النوع الاول زكوة السوائم  
والعشور وما اخذ العاشر من تجار المسلمين الذين يبيعون  
عليه مصروفه الفقير والمساكين والعامل اي من نصيب الامام  
لاستيفاء الصدقات والعشور والرقاب اي المكاتبون  
ويعاونون في فلك قبايقم والعارف وهو من الزمالة دين  
لا يملك نصيبا فاضلا عن دينه ولو كان له مال على الناس  
لا يملكه اخذه وفي سبيل الله وهم منقطع الغرات الفقراء  
منهم عند يوسف وعبد محمد منقطع الحاج الفقراء منهم  
والصحيح قول يوسف وابن السبيل وهو الغريب المنقطع  
عن ماله والحق به كل غائب عن ماله وان كان في بلد والتفصيل  
يطلب منه **ثم قال الثاني** ما يوضع فيه خمس الغنائم والكنوز  
والمعادن ويصرف في زمامنا الى ثلاثة اصناف يتاى  
والمساكين وانباء السبيل ويستوى فقرا وذوي القربا وغيرهم  
ولا يصرف الى الثواب المسلمين والى من فراغ نفسه

لمصالح

لمصالح المسلمين **والثالث** ما يوضع فيه اللقطات والزكوة  
ومل الفقود وفيمته الابواب تصرف ذلك الى ما فيه صلاح  
المسلمين كمال الحراج والجزية الا انه يجعل له بيتا على  
لانه سببا يظهر لها مستحق فحضر في ذلك بعينه اليه  
قالوا يصرف هذا المال الى نفقة المرضى ولادوتهم  
وجهازا اموات المسلمين والى نفقة اللقيط وعقل خاية  
والى نفقة من عجز عن الكسب كاعمي والزمن والمقعول  
ومن ليس لهم من يقوم ويتعهد وان كان لهم مال فلا حق  
لهم في ذلك وينبغي للامام ان يصرف هذه الاموال مع  
مراعات شروط الصرف ان يكتب ما صرف على قطعة من  
القرطاس ويضعه في ديوانه فاذا ظهر مستحق واشتد احتقا  
وما لكية يعطيه من بيت الحراج **والرابع** ما يوضع فيه مال الحراج  
والجزية وصدقات بني العرب ما اخذ العاشر من الكسب  
والاموال التخيروا من اموال الموادعات من اهل الحرب  
وهذا انما يصرف هذه الاموال الى سد نفور المسلمين



١١  
وبناء الحصون في التخوم الى مثل صد الطرق في  
دار الاسلام ليقع الامن من قطع الطريق من جهته  
الصوص والى الانهار العظام والى من فراع نفقته  
يعمل المسلمين نحو القضاة والمفتين والمودعين والمعلمين  
والمقاتلة وامرهم الى عطياتهم وسلاحهم وكراسيهم  
ليقاتلوا اعداء الله تعالى ويفتحوا البلاد والى ادساق الولايات  
والمحتسبين والحاملين والقراء لكل قدر الكفاية ومالا يملك  
منهم من غير اسراف ولا تقتير ولا محال لهم الفصل او المفقول  
به صلاح الاسلام والمسلمين والى عمارات المسجد والقنا  
ومعالجة المرضى اذا كانوا فقراء والى تكفين المواتى لا مال لهم  
والى نفقة اللقيط وعقل جنابة والى صلاح الحياض والثوانس  
وشري الجاسريته لاسر ضاع اللقطاء والاسام والى نفقاتهم  
والى نفقة كل من عجز عن الكسب ليس لهم من يقوم ويتعهد  
كالاعمال والنهرين والمقعد واذا كان لهم مال فلا حق لهم في ذلك  
وتصرف الى تجملات السلاطين وتجملات ابناءهم وتزينة

١٢  
حال ووابهم وغلمانهم وتزينة حال المقاتلة والقضاة العلماء  
والمشايخ وتجميل الانبياء جنابهم ومنعطف ابوابهم كلها من التجملات  
السلطانية الموجبة للمهابة التي بها انتظام مملكتهم واحكام  
امور سلطنتهم والحاصل ان هذا النوع يصر الى ما فيه صلاح  
الدين واصلاح دار الاسلام والمسلمين والتجملات السلطانية  
من اعظم مصلح الدين وفيها اصلاح دار الاسلام والمسلمين وان  
نرا مانع هذا امر مانع العصيان والعدوان ونرا مانع البغضاء  
والطغيان فلو لم يكلف الامام وعاشقوا احد من الانام لم  
يكن مطاعا وتعطلت امور الشرع انتهى كلام الغرائب وفيه القياس  
يجب على الائمة والسلاطين اصال الحقوق الى اربابها ولا يخل  
لهم منها الا قدر ما يكفيهم ويكفي اعوانهم ولا يخل ان يجمعوها  
كنونها فان فضل شيء بعد اصال الحقوق صرفه الى جميع المسلمين  
الغنى والفقير فيه سواء **وروي** ان ابا بكر رضي الله عنه كان يسوي بين الناس  
في العطايا من بيت المال وكان عمره رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة  
والفقهاء والفضل والاخذ بما فعله عمر به احسن وفيه امر مانع



وان كان في احد هما فضل مع اصل حاجت وعفت به حجة على  
 من هو اقل فضلا وان كان ذلك احوج واعف **والحاصل** ان  
 التوجيه بالفضل لا بالحاجة وسأيت في بعض المواضع التي  
 التوجيه بالحاجة فيعطى القاض والمفتي والمدرس من بيت المال  
 قدس ما يقوم به كل واحد منهم مع عياله وخدمه سرافقاً وسعاً  
 غير مبذور ولا مقصود الى الاسراف وسأيت الفتوى على انه يعطى  
 ما يتى دراهم وكذا الحفظة وقال الفقيه يعتبر وخص الزمان  
 وغلاء وقال الضأفصاري الفتوى ان حقوق القضاة <sup>الملتزمين</sup>  
 والمفتين سواء لا يستحق احد منهم الزيادة على الاخر ثم  
 ان كانوا فقراء يجلب لهم العطاء وان كانوا اغنياء فلا الا ان لهم  
 ان يستغوا على ما هو احوط انتهى **وقال** في خزانة الراديات  
 من الفتاوى ليس للاغنياء في بيت المال نصيب المختار  
 الا ان يكون عالماً فراغ نفسه لتعليم الناس القرآن والفقه  
 او يكون قاضياً او مفتياً او مقدماً ما يضر الى كل مصرف موقوف الى  
 اجتهاد والوالي فلو قصره السلطان في شئ مما ذكره يصير ظالماً  
 غانماً

غانماً كذا في الطحاوي في دستور القضاة في باب المتصرفات  
 من لستان الى البيت عن علي بن عمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال ما من رجل حفظ القرآن الا كان حقه في بيت المال كل  
 سنت مائتي درهم وان حفظ نصف القرآن فمائة دينار  
 والفرس درهم في عقد اللالي وملتقط الناصب وعن علي كان  
 قاضي في كل سنت مائتي دينار والفاقد درهم ان اخذ في الدنيا  
 والا باخذ في الاخرت في الملتقط وذكر التمهاتى بحج على  
 السلطان والوالي ان يعطى لطالب العلم المستحق في كل سنت من  
 الذهب الخلق مائة متقل فان لم يعط السلطان والوالي في الـ  
 يطالب السلطان والوالي في العقر في الفتاوى الكامل من تعلم  
 العلم وحفظ القرآن كان له حق في بيت المال كل سنت مائتي  
 دينار والفاقد درهم فان حرمه والوالي في الدنيا لم يحرمه في الاخر  
 ان كان له حسنات اخذ من حسنة وان لم يكن له حسنات  
 اخذ اذ اسره من او يحمل عليه في **جامع العلوم** من فتاوى  
 الكامل قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين يعطى لهؤلاء

من نصيب العلم



من بيت المال بقدر كفايتهم واهاليهم وقضاء دولتهم  
برباد شاه كفتهم مهو وعورات نیز دیون است پس از بیت المال بدین  
بادشاه كفت برای فدای این روایت شکار میکند این زمان همه دامن من شد  
كفت استخراجه كلام خزانة الروایات **وقال الضافي الغراب لا**  
يعتبر في نه ما تامة منة الائمة بونه النبي عليه السلام او الخلفاء  
الراشدين لانه عليه والسلام كان منصوباً بالرحمة كان الاسلام  
طهراني من الخلفاء لبقاء اثر النبوت في وقتهم وكان الملك  
مضبوطاً بكمال متابعة النبي صلى الله عليه وسلم والناس اليوم  
لا سالون بالتحلف عن المتابعة ويسعون في المفارقة عن الجماعة  
فلو لم يكن اثبات المهابة عنده وكان كواحد من الناس فيما  
بينهم تفتح **باب البغي** والمعاصي وينسد باب تنفيذ المشروعات  
فيجوز له ان يتخذ الخيال والعلمان والدار الواسعة من بيت المال  
ويسعى في اصال نفقات الخدم والحشم على الكمال فيكلف في  
تربيت اسر كان دولته وبيانه في تكميل اسباب سلطنة يكون  
مهيأ في رعية مطاعاً مملكتة وبني قهره وعلبة على اهل ولايته  
الشي

استخراجه كلام الغراب **فصل** في خزانة الروایات من الخانية قال  
علما المراء يصير سلطاناً باهرين بالمتابعة معه ويعتبر متابعه  
استخراجه قهره واعيانهم والثاني ان ينفذ حكمه على رعية خوفاً من  
قهره فان تابعه الناس ولم ينفذ قهره حكمه بعجزه عن قهرهم  
لا يصير سلطاناً فاذا صار سلطاناً بالمتابعة فحاضر ان كان له قهر  
وعلبة لا يغفل لانه لو اغفل يصير سلطاناً بالقهر والعلبة  
يغفل وان لم يكن قهره وعلبة يغفل وفي شرح العقاید النسفية  
لا يغفل الامام بالفسق والجور وفي شرح المقاصد ولسنخ العلم  
بالا اتفاق ومن صار اماماً بالقهر والعلبة يغفل بان قهره اخرا  
وعلبة استخراجه كلام خزانة الروایات **في فتاوى ابراهيم شاهي المصالح**  
في الامام شرط عند البعض وعند الاكثر ليس شرطاً لان طاعة  
الامام فرض على الناس فلو لم يطع الامام لعصيان يحصل منهم وعصا  
لا يصير بالامامة ثم فان لم يمكن القهر فذلك يكون من تحو الناس  
ومعهم لا يغفل عن الامامة الا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
ليكن مطاعاً في اولى الاسلام مع انه كان اماماً ولى على



بالحان مطاعا لجميع المسلمين وما صار معروا ولا لوان الناس  
وفي العقيدة لا بد للمسلمين من نصب امام يقوم لتنفيذ احكامهم  
واقامة حدودهم وتجهيز جيوشهم انتهر ما في فتاوى ائمتنا ابيهم تاشا  
اجمع العلماء على وجوب طاعته في جميع الامور مما ليس بمعصية  
وان كان مما يشق ويكره النفوس فاذا امر الولى من المباحات  
وجب طاعته فيه وحرمة المخالفة وصار المباح واجبا بامره  
فتنزل منزلة الشارع بامر الشارع فمن انزل له الحق بمنزلة  
في الحكم تعين اتباعه قال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول  
واولى الامر منكم والمراد باولى الامر الولاية والامراء وهذا  
قول جماهير السلف والخلف والفقهاء وغيرهم وقيل هم العلماء  
فقط والامراء ايضا **روى** عنه عليه السلام مخرج من  
السلطان شهرا فنية جاهلية فلا يجوز تنازعه ولا الاعتراض  
عليه الا ان يرد امركم محققا وهو المراد من قوله عليه السلام  
الا ان تردوا كفر اوجا عندكم من الله فيه برهان فح فعليه  
الانكار واما الخروج والقتال فحرام باجماع المسلمين فان كان فاسقا

ظالما

ظالما معطلا للحقوق ولا ينفر بال كفر ويحجب بدين عليه القول  
ويمدح كفاك قوله تعالى فقولوا له قولا ميسرا حتى مثل فرعون  
كذلك انى سار له خواص السلاطين سئل انس بن مالك  
**عن** قوم امراد والخروج على سلطانهم لجورهم هل يحل لهم  
ذلك فاجاب قال ان كانوا انتقموا عشرة الفوا وكنتمهم واحدة وسعهم  
ذلك وان كانوا اقل من ذلك الباقى اذا كان دارهم محرم من  
العاول فانه لا يباشر فماله الادفعان عن نفسه ويحل له ان يقتل  
وابنه ليروحل فيقتله غيره سئل ابو عبد الله الحامد عن التصرف في  
اموال البادية بالظلم المحل ذلك بغير ضمان ام يحل مع اشتراط  
الضمان فقل له التصرف فيها كاشا بالاتفاق من غير ضمان  
بعد ان لا يصير فيها في المصيبة كذا في الغرايب في متفرقات  
كتاب السير وفيه ايضا في باب الجمعة ومن دخل في دلائل الغيرة  
وغلب اهل بلدة من بلادهم وسوى عليها ولم يكن له منشور  
منه الا ان سرية في سرية سر الامراء فعن احمد القاضي يجوز  
اقامة الجمعة ولكن الانكحة بتزويج لا يجوز وهو ليس سلطانا فيها



وان كان سلطانا في حق اهل ولايته قبل الدخول حتى لم يحضر له اقامة  
الحمد ودوره وان لم يذهب الدخول قالوا لا يجوز الاخذ من السلطان  
ان يدخل في ولايته سلطان اخر للمنازعة واخذ مملكة الا  
ان يكون مرتدا او كافرا لانه ايقاظ الفتنة العامة **وقال ابو عبد الله**  
الحامد وكل سلطان دخل في ولايته سلطان اخر مع عسكرة  
القاهرة للمنازعة معه واخذ ملكه وماله بلا موجب وهو ان  
يكون مرتدا او كافرا او لم يمتنع عن الايداء يقول الحق لله  
القتل معه ويقاتل بكل ما يقاتل به مع اهل الحرب كالرمي بالنبل  
والمجنني وارسال الماء عليه وابقاع الحريق عليه واخذ امواله  
واسباب ظلمة زجر الله وعبرة تنبه الغيرة به **قال الشيخ الامام**  
عبد الجبار بن المحاكم الزاهد والامام الاجل برهان الدين  
الواعظ هذا بالاجماع اما التصرف في امواله واسباب ظلمته فقد  
قبل انه مباح وهو الصحيح وعن الباقي انه قال اجاب ابو يوسف  
بجواز قتله وقبض عسكره واخذ امواله واسباب ظلمته من  
غير خلاف انتهى ثم لا بد ان يكون الامام بالعدا كرها فان

الحكم

الحكم مطاعا قادرا على من خراج عواطفه وبصير بامر الحرب  
وتدبير الجيوش وان يكون له قوت يحب لاهوله اقامته  
الحمد ودوره بمراتب الرقاب النصارى المظلوم من الظالم وان  
يكون عادلا منصفاً محسناً شقيقاً ثم انه لا بد له من ان يجتهد  
كل الجهد في مواقع الشفقة والاحسان والعدل فان كثيرا ما يقع  
الظلم بالعدل وبالعكس قيل لولا مخالفة ظالم من ظالم لسطا  
عليك انزال هذا العالم وقال ضعف السلطان استبد من  
جوره وعليه ان يمنع كل من يتضرر به الناس من مدخلتهم  
كالخروج والعاقر فانه ينبغي له ان يامر بلوم بيته فان كان فقرا  
او سرقا يكتفيه والامام ولى من لا ولى له لكنه لا يملك العفو  
بخلاف الولى الخاص فان له استيفاء القصاص والصالح  
والعفو مجانا والوصى يصلح فقط وذلك بناء على ان الولى  
الخاصة اقوى من الولاية العامة وعليه ان يصرف المال في المصالح  
ولا يحكم على الزعمية الا بالمصلحة لان تصرف فيها  
منوط بها ونفاذه موقوف على ان يكون موافقا للشرع



وان خالفه لم ينفذني قاضي خان وان اذن سلطان  
لقوم ان يجعلوا الدفان اسرا في البلد كما هو انت موقفه  
على المسجد او امرهم ان يزيدوا في المسجد قالوا ان كانت  
تلك البلدة تحت عنوة وذلك لا يضر بالمساركة  
والناس ينفذ امره فيها وان فتحت صلحا يبقى على  
ملكها فلا ينفذ امره فيه وفيه الضمان احياء الموت قالوا  
للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريق وفي نوادر ابن  
اسم للموالي ان يعطى من الطريق المادة احد النبي عليه  
السلام لا يضر في الشوارع من غير توقف على دعوت  
شهادته ولو حضر بيروني الطريق العام فوقع فيها انسان  
لا يهرق ولو حفر غيره بغير اذنه يهرق وله ان يحكم بين اثنين فانه  
ينفذ في الخلاصة هو الاصح وفي المضمرة وعليه الفتوى  
وعليه استيفاء الحد ودفانه حقه واذا ارى سراجا جالسا  
مع الغساق في مجلس الشراب غرسه والمذبح عليه السرقة  
اذا انكر السرقة حكى عن الفقيه ابي بكر الانعمش ان الامام

يعمل فيه

وان كان هو لا يشرب وكذا اذا ارى رجلا يشرب مع السراق غرسه

يعمل فيه بالكسر داية انه سارق وان كان المال عنده غرسه و  
يجوز له ذلك الا ترى ان اسراقة الله بأكبر الهراي جائز  
فان من دخل على غيره شاهرا سلاحه ووقع ذلك في قلبه  
انه دخل لقتله وعامة المشاهير يخرج على ان الامام يغفر له لانه  
وجد في التهمة والالسان يعجزها لاجلها ولا ينبغي ان  
يحكم على ارباب الاموال في اخذ شياء من اموالهم من غير  
طلب القسم اذا كان في بيت المال مال وهو المبرر بقول محمد بن  
ديكره الحياض وان لم يكن فلا بأس باخذ ما تقوى به الدين  
يخرجون للجهد وهذه كلها منقولة من رسالة خواص السلاطين  
وقتها اليهم وليس له ان يخرج شياء من احد الا بحق ثابت  
معروف وهكذا في الفسقة فان وجد ملك الغير في يد احد  
تخرجه من يده اذا طلب الملك ذلك كذا وجد ما هو من بيت  
المال في يد احد فانه يخرج من يده ويضد في بيت المال لتعلق  
حق العامة به وتقويض امورهم اليه اى الى الامام وهذا او امثال  
فلكم قبيل الحسنة لا من قبيل الدعوى فان الحسنة على ما في نص



الاحتساب في الشرائع يتناول كل مشروع يفعل الله تعالى  
كالأذان وإقامته وإظهار الشهادة إلى كثرة عداوة ولهذه  
قبل القضاء باب من أبواب الجلالة انتهى فالامام محتسب مدعي  
ولا يدعي ولا يطلب لنفسه شيئا من ذوقه الذي لا يطلبه بان  
يسلم إلى المالك لأنه حق أو إلى بيت المال متعلق حق العامة  
به وهذا إنما هو فقيه الانصاف العدل والآخر بالمعروف  
كما لا يخفى **وفي فتاوى المال** ولا شيء لأهل الذمة في بيت المال إلا  
بري الامام ومبايها لا يحل عاقل عليه ان يعطيه من بيت المال لأنه  
من دهر الاسلام وكان عليه احيانا **كذا** في المحيط السخري وفي  
خزانة الرعايا نافيلا من السراجية من المبسوط واذا ما  
من له وظيفة في بيت المال حق الشرع واغراض الاسلام كاجرا لاما  
والنادين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين  
وللميت ابناء يرعون ويقيمون حق الشرع واغراض الاسلام  
كما يرعون ويقيمون الاب فالامام ان يعطى وظيفة الاب لابناء الميت  
لا يغيرهم لحصول مقصود الشرع والحساسة قلوبهم والامام هو

خلف

خلف الموتى باذن الشرع والشرع امره بابقاء ما كان على  
ما كان لا يباين الميت لا يغيرهم وفيها ايضا في الفتاوى  
التجنيص من له وظيفة في بيت المال كاجر العاشرة والامامة والتاد  
وساقي الماء وغير ذلك اذا قسمه حال حيوة فقسمه باطل لأنه  
بعد الموت يرد إلى بيت المال في جواهر الفتاوى في كتاب  
الزكاة علوي له مشاهدة من مال الخراج يوصل اليه كل سنة  
فوهبها لغيره وكل يقتضيها لا يجوز لان العلوي لا يملكها قبل  
القبض ولا يصح جعلها منه لغيره ولا يورث عنه لأنه لا يملكها  
وفي التهذيب ومن مات من مقاتلة المسلمين في نصف  
السنة ليس له من العطاء شيء وفي آخر نسخة يستحب  
ان يعطى دهر سنة انتهى ما في خزانة الرعايا وايات اذا كان في الدين ان  
عطا مكتوب باسم رجل قاذرة فيه اخر وادعي انه له فصالح المدعي  
عليه على دهرهم او دناير حاله الى اجل فالصالح باطل ولو صالح  
على شيء بعينه فله باطل كذا في المبسوط اذا مات المرات فتاد  
رجلان في عطائهما وادعي كل منهما انه امه او اخته فاصطلي



على ان كتب العطا لاحد هما باسم الاخر على ان اعطاه  
الاخر على ذلك رجلا فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما  
اعطى صاحبه وكذا الواسطى على ان يكتب العطاء باسم احد  
على ان ماخرج منه فهو منها نصفان فهذا باطل وهو لكتاب  
الاسم **كتاب في قاضي عالمي** في باب الصلح في العطا وفي النوازل  
العبرة لمن اعطاه الامام لشخصه فقط لا التسمية انتهى له  
عطا في الديوان مات عن ابنين فاصطلى على ان يكتب  
في الديوان باسم احد هما وباخذ العطاء هو والاخر لا شئ  
له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل  
ويرد بدل الصلح العطاء الذي جعل الامام العطاء له لان  
استحقاق العطاء باثبات الامام لا دخل فيه لرضا الغير وجعله  
غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في فنية  
بمحرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه كذا في البرازية في  
كتاب الصلح في نوع ما يشترط قبضه في المجاسد ويعلم من هذا  
ان الامام اذا اعطى من بيت المال عطاء وسارقا بغير مستحق فلهو

ملكه

بملكه بعد القبض الا ان الامام يصير ظالما انما الله اعلم  
**الكتاب الثاني** في بيان احكام ارضي واهل الاسلام اما ارض  
العرب فقد قال ابو يوسف في كتاب الخراج انها فحقا للدار  
الجمعة من قبل ان العرب انما يكون على الاسلام لا يقبل منهم  
الخرقة ويقبل منهم الا الاسلام فان عفى لهم عن بلادهم فهي ارض  
عشر وان قسمها الامام ولم يدعها لهم فهي ارض عشر انتهى  
وقبح القدير ارض العرب كلها عشرية لانه عليه سلام والخلفاء  
الراشدين بعده لم يأخذوا الخراج من ارض العرب لو فعله  
عليه السلام لقصد العادة بها ولو بطريق ضعيف فلما  
لم يقبلوا قضاء العادة على انه لم يقع ولا من شرط الخراج ان  
يقرب اهلها عليه على كفرهم كما في سواد الحراق والعرب لا  
يقسمون الا الاسلام والا يقتلون ولا نه كالا سرق على  
العرب فلان الخراج على ارضهم انتهى **كتاب في قاضي عالمي** فقد  
قال في الجامع الصغير للصباني ولو اسلم عليها اهلها طوعا  
قبل الاستيلاء عليهم فلم احرام عليهم لا سبيل عليهم واضع



الامام عليهم العشر دون الخراج سواء نسف من ماء الخراج  
او من ماء العشر لان ارضيتهم مصادرة مستحقة للخراج  
وهذا ابتداء التوظيف على الاسلام فيصنع العشر دون  
الخراج انتهى وكذلك الحكم اذا صار ادمته قبل الطهور عليهم  
الا ان ههنا يوضع على ارضيتهم الخراج وعلى سوا سلة الخربة  
التي فتادى عالمكبرى ناعلا من المحيط واذا فتح الاسلام بلدت  
صلحى بحرى الامام على موجب لا غير هو ولا من بعده من  
الامراء وارضيتهم على مملكتهم كذا في الدرر الغورية اسلام عليها  
اهلها بعد القدر من الامام عليهم فان كان الاراضى عشرية  
يضع العشر عليهم بكل حال وان كانت خراجية يجوز توظيف الخراج  
عليهم ليكون البطل الغائبين الى خلف ولو وضع العشر باعتبار  
اسلامهم جاز ايضا في الجامع الصغير للمصنف في فتاوى عالمكبرى  
اظهر عليهم المسلمون ثم اسلموا فالامام فيهم بالجباية انشاء  
قسم قبايم واموالهم بين الغائبين ويضع على الاراضى العشر  
والنشاء من عليهم يسلم لهم قبايم وذر يايتهم واموالهم ويضع

على

على ارضيتهم العشر وان شاروطف الخراج وان ظهر عليهم  
المسلمون فلم يسلموا فالامام بالجباية انشاء استرقيتهم  
وقسم اموالهم بين الغائبين بعد وضع الخمس من جميع ذلك  
فيجعل في موضع الخمس وقسم الباقي بين الغائبين وان شاء  
من عليهم قبايم ونسائهم وذر يايتهم واموالهم ويضع  
على سوا سلة الخربة وعلى ارضيتهم الخراج كذا في المحيط  
وليتقوى فيه الماء العشرى والخراجى والنشاء قسم الكل وترك  
الاراضى وجعلها خراجية خراج مقاسمة او مقاطعة مع  
فنيصرا خراجها الى المقاتلة كذا في القناية خانية ناعلا عن شرح  
الطحاور انتهى كلام فتاوى عالمكبرى وكان القوم المنقول اليها  
مسامين لا يوضع عليهم الا العشر لانه ابتداء اوضع على  
المسلمين كذا في الدرر الغورية والنشاء ترك الاراضى في ايديهم  
بالثلث والاربع لهم والباقي لبيت المال في فتاوى ابراهيم  
شاه ناعلا مشكلات القدس ولو تركهم احرا او احرا لدوس  
والعقار منهم كل سنة باجر معلوم جاز في قولهم جميعا كذا في



فتاوى قاضيهان واذا قسمها بين الغافقين جعل الاسراضي  
عشرية الا اذا اخرج ههنا اهل الذمة ووضع عليهم  
الخراج كذا في المصنفات **اعلم** ان الامام اذا اقتصر اهل الارضي  
من الكفرة عليها اي اصرهم على ملكهم للاسراضي ووضع عليها  
الخراج فهذا اجاب عن عندنا وقال الشافعي من القسم الاسرا  
بين الغافقين ولا يتركها في ايديهم بالخراج وقال احمد  
بخير الامام الشافعي قسمها او وضعها على المسلمين **قوله**  
**عنه** ان الامام من صارت بنفس القهر وقوفه على  
المسلمين كذا في المعين وشرح كثير وذهب مال الى  
ان يخرج الفتح لغير الاسراضي وقوله للمسلمين كذا في فتح القاد  
وفيه في شرح قول الهداية واسر من السواد مملوكة لاهلها  
يجوز بيعهم وتصرفهم فيها بالرهن **الحال** ومذهب مالك  
والشافعي واحمد من انها اي ارض السواد موقوفة على  
المسلمين فلا يجوز لاهلها هذه التصرفات وقال في شرح  
قوله والخراج الذي وطيفه عمر من الخ ومالك يعتبر اجارة

الامام

الامام لانها وقف على المسلمين عندة فيفوض الى اجارة  
لا يخرج كما هو الرسم الان في اسراضي مصر فان الماحوس الا  
اجازت لاخراج الابري ان الاسراضي ليست مملوكة للزراع  
انتهى **اعلم** ان الاسراضي ان لم يكن مفتوحة عنوة وقهر بان  
اسلم اهلها عليها قبل الفتح او قبلوا الذمة قبله سفي على ملكهم  
ولا يصير مصادق وعشرته في الصورة الاولى وخارجية في  
الصورة الثانية كما عرفت وان كانت مفتوحة عنوة فمجرد الفتح  
تصير اي الاسراضي مالا يملكها احد معسرة كانت او غير معسرة  
باتفاق الامة الاسراضية كما عرفت ايضا لكن الحاكم في مملوكة  
المسلم يختلف فيه في فتاوى النافع وان ظهرنا على الدار  
نوعا من الدار في ذلك عفاها الذي اسلم في دار الحرب لان  
الدار حارب انتهى وكذا مال للمسلم من دسرع قبل ان يحصل  
لانه تبع الدار كما في فتح القدير وقال الشافعي ومالك واحمد  
والبو يوسف ومحمد رحمهم الله عفاها له كما في المتن وهذه  
المسئلة مشهورة مكتوبة في الهداية وغيرها ولهذا اي ولله



الارضى فبايجر والفتح غنوة ثب للامام الخيام المذكور  
سابقا فان قسمها بين الغائبين تصير مملوكة لهم وعشرته وان  
امرها على اهلها من الكفرت واعطا منها بعضهم حر حتى تصير  
مملوكة لهم وخراجية فان لم يقسمها ولم يقرها باهل اعد لها  
ليت المال لتكون علتها الماخوذ منها فالللمسلمين بان  
اجرهما من الكفرت او اعطاها اناهم فزاعمة مثلا تبقى اى  
تلك الارضى فبا غير مملوكة لاحد ولا تكون عشريته ولا خراجية  
اذها اى العشرية والخراجية مملوكتان يجوز بيعهما ووقفهما  
ويجوز الارث فيها كما سيحكي فلا يكون الماخوذ منها  
لا عشر ولا خراجا هل اجرت ونحوها ولو يدعي انها ذكوى في فتح القدر  
ان ارض مصر الان ليست مملوكة بل صادرة لبيت المال  
عندنا والماخوذ منها اجرت لا خراج كما عرفت وسند هذه  
الرواية المنقولة عنه بتمامه عن قريب لهذا يجوز للامام ان يأخذ  
الكثير من نصف الخراج من المراسع ان اعطاها اى ارض بيت المال  
له مائة بالكثر من النصف كما عرفت ذلك من رواية ابراهيم  
المذكور

المذكورات سابقا بخلاف الخراج فان النصف غايته فيه ولا يزاو  
عليه كما فى الدرر الفهرست **مسلم** انه يجوز للمالك وقف ارضه  
العشرية والخراجية ولا يسقط عنها العشر الخراج قال ويؤخذ  
الخراج من الارضى الموقوفة لان وقفها اخرج من مستحق الى  
مستحق وبذلك لا سطل الخراج كالبيع والهبة وينبغي ان يطالب  
بذلك الناظر انتهى واما وقف ارض فى البرانية يجب العشر  
والخراج فى ارض الوقف المالك وفتح القديري فى باب العشر  
الخراج بيت المال فلا يصح ان يشرع الوقف المالك وقف الوقف  
فى فتاوى عالمكبرى فى كتاب الوقف فيما يفرع على سترار  
المالك وقف ارضه لا يجوز وقف الاقطاعات الا اذا كانت  
الارض مواتا انهما اوضح القاسم الضابان يجوز وقف الاقطاعات  
من ارضى بيت المال كما سيحكي وقال البحر الرائق فى باب العشر  
والخراج قدم فى المصنف شخص لان السلطان امر الاوقاف  
فطلبت يحدت على الاوقاف خراجا متمسكا بان الخراج واجب  
فى ارض الوقف وهو ممدود عليه بما قلناه عن المحقق



بأن الخراج ارتفع عن اراضي مصر انما الماخوذ منها اجبرت  
فصارت الاراضي بمنزلة دود السكني لعدم من يجب عليه  
لان الامام قد اخذ البديل للمسلمين فاذا وفقها فقد وفقها  
سالمه عن الموت فلا يجب الخراج فيها انتهى بما دفع في الحادي  
القدس من قوله وان شاء الامام وفقها للمسلمين ليكون  
ارض خراج ويكون خراجها للمسلمين مبني على المسامحة  
فالمراد بالوقف معناه اللغوي وهو الحبس وكذا المراد بالخراج ما  
يخرج من الارض من الغلة لا المعني المصطلح فمعنى الكلام وان  
شاء الامام حبسها للمسلمين ليكون الرض عليه ويكون الماخوذ  
منها فساد الله اعلم بالصواب **صل** چون دار اسلام باستيلا وكتب  
دار الحرب كرد . باز باستيلا مسلمين دار الاسلام  
حكم مذکور وکنده یعنی جمیع اراضی می گردد وخبارت مذکوره مراد از اعدو کنند فی  
الحادی القدس و اذا غلب التترک علی الروم او غیرهم  
من بعض الکفار علی بعض موم و اخذوا اموالهم ملکوها  
وان ظهرنا علی الکفار حل ساما لحد من ذلک و اذا غلبوا

على اموالنا  
واخذ

على اموالنا و اخرها و هابدا هم و غلبوا على دارنا و سكنوها  
حتى صارت دار الحرب ملکوها ونحن نملك بالاستيلا و عليهم  
و فوقهم و هم لا يملكون و قوفوا و اظهروا المسلمون عليهم بعد  
استيلا هم و وجد الملائكة اعيان اموالهم قبل قسمة الغنائم  
فهي لهم بغير شئ وان وجدوها بعد القسمة اخذوها  
ان احبوا انتهى و فی الحادية قالوا و لو نقص قوم من اهل  
الذمة العهد و قاتلوا فی دارهم و جرى حکمهم فيها كانوا هم و الحرب  
سواء لان الذمة لما انقضت عادوا الى الکفر اصل انتهى  
و فی فتاوی عالمگیریه ناقلا عن المحيط و اذا انقضت اهل الذمة  
العهد و غلبوا على دارهم او على دار من ديار المسلمين و صارت  
الدار دار الحرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون ثبتت فيهم  
الحيازة فاشاء من عليهم بربايتهم و ارضيتهم و نساءيتهم و ذرايتهم  
واموالهم و وضع على ارضهم الخراج و انشاء و وضع العشر و هذا  
السيد و فی الحنفية خراج و الهدى يصرف هذا العشر مصرف  
الخراج و انشاء جعل عليها العشر مضاعفا كما فعل عمر



سعى تغلب وان قتال الرجال وقسم النساء والذرية اسرى والموا  
ولبيت الاراضي بلاد ملك فقل اليها قوم من المسلمين ليكون  
سروا للمسلمين وجعل الاراضي لهم ليودون الموتة جنة  
واكن يفعل ذلك برضا اولئك الذين يريد الامام نقلهم  
اليها واذ نقل قوم من المسلمين اسرا قد واو غلبوا على ديارهم  
او على ديار من ديار المسلمين وصاروا ديارهم ديار حرب لا تقا  
ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يقبل من شر جالهم الا السيف الا سلام  
فان ابوان ليسوا يقتلوا وقسم نساءهم وذريةهم ويجبرون  
على الاسلام وقسمت الاراضي والاموال بين الغانمين  
ويوضع على الاراضي العشرة وان راي الامام ان يقل الرجل  
ويقسم النساء والذرية اسرى بين الغانمين دون الاراضي  
وراي ذلك خير للمسلمين جعل ذلك فان راي بعد  
ذلك ان نقل الي الاراضي قوم من اهل الذمة لودون  
الخارج من أنفسهم ومن الاراضي فعل ذلك فاذا فعل ذلك  
صارت الاراضي مملوكة لهم سوا سر ثونها وليودون الخراج عنها

فقد ذكر

المر

فقد ذكره هنا نقل اهل الذمة لانه لم يلحقهم المرتدين  
وكذلك ما تقدم فان اسلم المرتدون بعد ظهر عليهم  
الامام كانوا احرار الا سبل عليهم وامان بهم وذريةهم  
فالامام فيها بالخيار والنسأ قسمها بين الغانمين وجعل على الار  
العشر والنساء من عليهم بالنساء والذرية والاموال و  
الاراضي ووضع على اراضيهم الخراج والنسأ وضع عليها  
العشرون راي الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عشرون  
على حاله وما كان جراحها على حاله فله ذلك انتهى وفي الحماوية  
ناقل عن المحيط وان راي الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم ثمان  
على حاله وكان من اراضيهم خراجا على حاله فله ذلك لان  
ما كان من الوظيفة قد سقطت حين صارت ديار حرب  
فلهذا وظيفته ابتداء وله ان يجعل الاراضي كلها خراجية  
وله ان يجعل كلها عشريته وله ان يجعل للبعض عشريته  
وبلغض خراجية اعتبار البعض بالكل انتهى وما يتعلق  
بذلك ما قال في الغرائب حارب السلطان فقهر احدهما

المر



الاخر واستولى على امواله واهوال عسكرة النكان حرمين  
 بملك القاهرة مال مقهور ولاب ادا كان القاهرة حرميا والمقهور  
 مسلما ودميا بشرط الاحرار باب الحرب وقال الشافعي  
 لا يملك الحر اموالنا بالاستيلاء والصحيح انه يملك النكان  
 القاهرة مسلما ودميا والمقهور حرميا وملكه عن ماله  
 باستيلاء وها عليه الصا والحق يثبت بنفس الاخذ وبالك  
 بالاحرار ويتعين بالقسمة وان كانا ذميين لا يملك القاهرة  
 اموال المقهور وكذا اذا كانا مسلمين لان اموال المسلمين  
 معصومة لا يملك بالقهر والاستيلاء ولا يحال التصرف فيها  
 هذا اذا لم يكن المقهور بادا بالظلم واما اذا كان بادا بالظلم  
 فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ويباح اخذ امواله  
 واهوال عسكرة واسباب ظلمهم والتصرف فيها دفع اللقطة  
 القائمة والضرر العامة قال ابو مطيع لا افي ابو يوسف  
 يجوز اخذ مال البادي بالظلم والتصرف فيه احترت بذلك  
 ابا حنيفة فقال المجيب مصيب وكان محمد بن الحسن جالسا  
 عنده

عنده ولم يتكلم بشي فكان هذا اجماعا منهم واختلفوا  
 في البادي بالظلم قيل انه لما دخل في ولاية الغيرة لا بد الخلق  
 قولاه فعلا لا يكون مسلما لقوله عليه السلام المسلم من سلم  
 المسلمون من لسانه ومدة فليس بمسلم والصحيح ان البادي  
 بالظلم لا يحكم كفرة ماله يستحل بالظلم ويحكم لفسده وقتله وقتل  
 عسكرة واخذ اموالهم وثبات قائلهم لانهم ساعدوا في  
 الارض بالفساد انتهى **الباب الثالث** في بيان انواع الاراضى  
 واحكامها الاراضى على نوعين احدهما ما يعرف لها مالك  
 معصومة كانت وغير معصومة وحكمها ما ذكر في تحفة الفقهاء  
 قال الاراضى انواع ارض مملوكة عامرة لا يجوز لاحد التصرف  
 فيها ولا انتفاع بها الا برضا صاحبها ارض خراب  
 انقطع ما بها وى ملك صاحبها وان لم يعرف حكمها حكم  
 اللقطة انتهى اي يتصرف في جميع اللقطات والاموال الفاسدة  
 وجعل القدرى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف  
 مالكة من الموات لان حكم الموات حيث يتصرف فيه الامام

لا يروى عنه الا بالانفراد



كما يتصرف في الموات لا لانه موات حقيقة كذا في التبيين شرح  
الكثير للسرلي <sup>وما لا يعرف لهما مال في الحال معروفة كانت</sup>  
او غيرها وحكمها انها ليست للمال لجماعة المسلمين والتصرف فيها للامام  
بالمنع والاعطاء فلا يجوز لاحد مملوكها بدون اذن الامام  
سواء كانت غير مملوكة بان لا يكون لهما مال في الاسلام لاني الال  
ولا في الحال كارضى البلاد المفتوحة عنوة قبل التقرير والقسمة  
واعطاء المستحق تملكها فانها صارت مسا بمجرى الفتح كما عرفت  
او كانت مملوكة في الاصل بالصلح او التقرير والقسمة فحوز ذلك  
ولكن لا يعلم لهما مال في الحال كتركته من لا يعلم له وارث  
او كانت مجهولة الحال بان لا يعلم انها مملوكة في الاصل ولكن  
لا يعرف لهما مال في الحال او ليست مملوكة لاني الاصل ولا  
الحال اذ يصدق عليها اي على مجهولة الحال انها لا يعرف مالها  
في الحال وفي المنهاج فتاوى الشافعية وكما لا يعرف مالها  
ولا يرجي ظهورها فنهاى ليست المال فحوز للامام ان باو  
كسائر بيت المال انتهى في شرح المختصر قال محمد بن العقار

اذا كان

اذا كان مملوكا لمسلم او ذميا لا يكون مواتا لانه ان عرف مالكة فهو له  
وان لم يعرف مالكة فهو لعامة المسلمين كمن مات وترك مالا  
ولم يترك وارثا فلا يكون كاحد ان يتقلده على التخصيص  
ولو ظهر له مالك يرد عليه ويضمن النزاع يتقضاء فانها انتهى  
ومثل هذا في الهداية ايضا والضمير في قوله لانه يرجع الى العقار  
المملوك فعند محمد بن العقار اذا لم يعرف مالكة يكون لعامة المسلمين  
وان كان خرابا والتصرف فيه للامام وليس بمباح عندنا حتى  
يكون مواتا كما ستعرفه عن قريب مفصلا وقوله ولم يترك  
المسب وارثا في الواقع كيف يتصور ظهوره وقد صرح  
بذلك في البحر الرائق قبل باب العشر والخراج قال ان من لا وارث  
له معلوم فارثته لبيت المال واحتمال ان يكون وارثا تنه  
وهكذا الحكم في غير العقار المملوك في الاصل الذي لا يعلم له  
مالك في الحال كاللفظة وتركته من لا وارث له معلوم فانها من  
بيت المال ولذا اغنيوا لها مصفا وهو كنفه المرفي وادويتهم  
وغير ذلك كما ذكر سابقا ثم قوله كمن مات الم وقع على سبيل القليل

اذا كان مملوكا لمسلم او ذميا لا يكون مواتا لانه ان عرف مالكة فهو له وان لم يعرف مالكة فهو لعامة المسلمين كمن مات وترك مالا ولم يترك وارثا فلا يكون كاحد ان يتقلده على التخصيص ولو ظهر له مالك يرد عليه ويضمن النزاع يتقضاء فانها انتهى ومثل هذا في الهداية ايضا والضمير في قوله لانه يرجع الى العقار المملوك فعند محمد بن العقار اذا لم يعرف مالكة يكون لعامة المسلمين وان كان خرابا والتصرف فيه للامام وليس بمباح عندنا حتى يكون مواتا كما ستعرفه عن قريب مفصلا وقوله ولم يترك المسب وارثا في الواقع كيف يتصور ظهوره وقد صرح بذلك في البحر الرائق قبل باب العشر والخراج قال ان من لا وارث له معلوم فارثته لبيت المال واحتمال ان يكون وارثا تنه وهكذا الحكم في غير العقار المملوك في الاصل الذي لا يعلم له مالك في الحال كاللفظة وتركته من لا وارث له معلوم فانها من بيت المال ولذا اغنيوا لها مصفا وهو كنفه المرفي وادويتهم وغير ذلك كما ذكر سابقا ثم قوله كمن مات الم وقع على سبيل القليل



والمقصود ان المملوك في الاصل اذا لم يعرف ماله في الحال بان لم  
يعلم انتقاله من ملك المالك في الاصل الى ملك غيره في الحال  
بطريق الارث او الوضعة او البيع او نحو ذلك من اسباب الملك  
فهو من بيت المال ويؤد كرامة البزازية في باب احياء الموات  
حيث قال وارضى ما وراء الله وخوارزم ليست بموات <sup>لها</sup> <sup>لها</sup>  
في القسمة ويصرف الى اقصى مالك او مشتري في الاسلام او  
درسته فان لم يعلم فم تصرف الى الحكم انتهى ثم انه لا شك  
ان ظهور المالك لا يكون الا بحجة شرعية اذ بمجرد الدعوى  
لا يظهر الحق وقد صرح بذلك في الغريب في بيان بيت المال  
بقوله اذا ظهر مستحق او ثبت استحقاقه ومالكه الخ وقد ذكرنا  
سابقا فلينظر شمه في بيان حكم الشيء اذا وجد في يد احد  
عقار كان او غيره في الحادي القدسي اليد عبارة عن  
قدرة شرعية تحصل عند قبض المملوك مبيعاً كان غيره  
فان من شترى بها ثبت له الملك في المشتري ولا يقد  
على جميع التصرفات فيه قبل فسخه فاذا وجد القبض صورة  
او معنى

او معنى فم يقدر عليها انتهى ثم يكون حجة مثبتة للملك  
ودافعة للغير معا ولا تكون حجة لا مثبتة وعكس ذلك  
لا يجوز كما يخفى اما الاول وهو ان تكون حجة دافعة ومثبتة معا  
ففي المباح خاصة فاذا وجد في يد احد شيء مباح استولى  
عليه اذ لا يحكم بملكه له اي لذي اليد في الحادي القدسي  
الملاك عبارة عن الاختصاص الحارثه حكم استيلاء  
لانه به يثبت الملك لا غير اذ المملوك كالمسور لا يملك  
لان اجتماع الملكين في محل واحد فلا بد ان يكون المحال الذي  
يثبت به الملك فيه خاليا عن الملك هو المباح والمثبت  
للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير لان المباح لما  
استولى في التصرف فيه جميع الناس ولقد روي على كل واحد  
منهم اقامة المصالح به والانتفاع منه لوقوعه في محل التملك  
شرح الشارع الاستيلاء عليه مثلاً الزيادة معنى الاختصاص  
حتى ان كل من استولى على مال مباح اختص به من بين سائر  
الناس اختصاصاً محججاً غيراً عن ملك وينزل اختصاص



الذي كان لذلك الغير قبل استيلائه <sup>منه</sup> ذلك  
الاختصاص ملكا وسمى المستولى مالكا والمستولى عليه  
مملوكا فكان هذا طريق الملك في جميع اموال الدنيا اذا كان  
الاصل فيها الا باقية ثم المستولى على المال المباح فلما يقوم به  
جل لمصالحه من منافع فيحتاج الى ما في هذه وغيره فيحتاج  
الى ما في يده فشرع الشارع البيع ليبدل المستولى ما حصل  
في يده باستيلائه ومن المال الى غيره وسفل ما في غيره الى نفسه  
فيتفع كل واحد منهما بما نفع الى نفسه من صاحبه فيقوم به  
مصلحة هما فصار البيع ناقلا للملك الثابت بالاستيلاء  
وكذا ما قام مقامه من اسباب الملك كالهبة ونحوها  
والاستيلاء مثبا للملك فمن شرط البيع شغل المبيع بالملك  
حالة البيع حتى لم يصح ابرار البيع على غير المملوك كالخطب  
والصيد قبل الاستيلاء ومن شرط الاستيلاء دخول المحل  
المستولى عليه عن الملك حالة الاستيلاء وحتى لم يكن الاستيلاء  
مثبا للملك في المال المملوك فان احطب احد مثلا وحار غيره

استولى

واستولى عليه لا يثبت له الملك فيه لكونه مملوكا للادول  
واحتطبت ابتداء يثبت الملك له فيه اكونه حاليا عن الملك  
ثم الانسان اذا حصل مصلحة بما حصل فمادته من الاموال  
حال حيوة وان او ان استحال من الدنيا احتياجا ان يقيم غيره  
مقامه فيما الفق في تحصيل عمره ليكون له دخر او يعظم له  
اجرا فشرع الشارع الوصية والميراث فثبت ان هذا  
الاسباب على ثلاثه انواع مثبت للملك ابتداء وهو  
الاستيلاء وناقل للملك بعد بثوته وهو البيع ونحوه ويسبق  
للملك على الورثة والموص له لطريق النيابة وهو الارث  
والوصية <sup>انتهى</sup> وهو ان لا يكون حجة اصلا  
لامتنبه ولا واقعة ففما ليس بمباح فمعه مملوك الغير فاذا  
وجد في يد احد شئ علم انه ملك الغير فلا غيره لليد فيه اصلا  
اذا لا يجوز لاحد التصرف في ملك الغير بدون اذنه كما امر  
وعلى هذا قال في البرار رينه في كتاب الدعوى وان علب  
الناس على ملك غيره لا يجعل بالغبلة صاحب يد واليد



لا تثبت على العقار الا بالبيته وان علم الحاكم باحداث  
يده امره بالروا الى الاول انتهى ومنه ما هو من بيت المال  
فاذا وجد في يد احد شئ علم شرعائه من بيت المال فلا عثر  
لليد فيه اصلا اذ لا امام التصرف في بيت المال بالمنع والاعطاء  
كما في الاول فله ان يمنع ذا اليد من التصرف فيه ويخرج به من  
يده فمنه اي مما هو من بيت المال المملوك في الاصل الذي لا يعلم  
له مالك في الحال عقارا كان او غيره كما عرفت فاذا وجد ذلك  
فما حد فلا عثره ليد فيه اصلا لحد وثها في ملك الغير  
في الاصل وفي بيت المال في المال ولون ذلك ما في البحر الرائق  
في باب العشر والخراج من كتاب البيوت وفي الهداية ان عمر  
وضع على مصر الخراج افتحها عمرو بن العاص وكذا اجمع  
الصحابه على وضع الخراج على الشام وفي فتح القدير المأخوذ  
لان من اراضي مصر انما هو بدل الاجارة لا خراج الاثر  
ان الاراضي ليست مملوكة للنساع وهذا بعد ما قلنا ان  
اراضي مصر خراجية والله اعلم كانه لموت المالكين شافعا

من غير

من غير اخلاق ورثة فصارت لبيت المال وينبغي على هذا  
ان لا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل بيت المال لشئ  
منها لا نظره في مال المسلمين كنظره ولى اليتيم فلا يجوز له بيع  
عقار الا لضرورة كعدم وجودها ما ينفعه سواه فلذا كتبت  
في فتوى سرفعت الى في شراء السلطان لارض ممن ولاه نظره  
بيت المال هل يجوز شراؤه منه فكتبت اذا كان بالمسلمين حاكمه  
جائز ذلك انتفع كانه اجاب لا يجوز انتفع كلام بحر الرائق  
وقول فتح القدير من غير اخلاق ورثة اي من غير علم بانظره  
اذ احاطة العلم بعدم ورثة جعفر من بلد كيو غير ممكن عادة  
مع ان عدم العلم بالورثة يكفي في صير ورثتها اي الارض من  
بيت المال كما عرفت في اصل كلامه ان الحكم يكون ارض مصر  
الا ان غير مملوكة للنساع القابضين لهما كانه لموت المالكين  
وهم الذين فرها الامام اي عمر عليهم بعد الفتح من غير  
ان يعلم شرعا ان النساع القابضين الا ان ورثتهم فصارت  
الاراضي لبيت المال لا يملكها احد بعينه لا ذود ولا غيره



والنصف فيها للامام بالمنع والا عطا حتى انه يجوز له شراؤها  
عند حاجته المسلمين من وكيل بيت المال لا من ايدي الزرع  
فلم ينعى لا ايدي الزرع عشرة اصلا ومنه اي ما هو من بيت المال  
عقار لا يعلم مالكة لا في الاصل ولا في المال فاذا وجد في بلد  
ذلك فلا عبثة ليد فيه اصلا وانما كان اي ذلك العقار  
فما لان العقار ليس مما يتغير ويتبدل اصله بتد اول  
الابدى ومرار الزمن وحلوت الحوادث والفتن بل  
يبقى الى يوم القيامة كما كان وقد كان قبل الفتح عبثة في  
ابدي الكثرة وبعد الفتح صار فيما يتصرف فيه الامام بالبيع والا  
بحكم الشرع كما مر غير مرة فصار التملك فيه امر اعم من السبب  
او القسمة او ما شبه ذلك فحدوث اليد فيه ان كان بعد الفتح  
فلا عبثة لهما الوقوعها في الي وان كان قبل الفتح فبعد الفتح كما صار  
فما بطل اعتبار اليد اذ صار ما في يده ايضا لما ذكرنا  
وبالجملة فلما لم تكن اليد عبثة اصلا فيما علم انه ليس بمباح فذو اليد  
فيه كالحارج فاذا ادعى ذو اليد تملكه فقد ادعى امر غير الظاهر فعليه

الحجة كما على الخارج

الحجة كما على الخارج وهو ان يكون حجة دافعة لا مثبتة  
ففيما لا يعلم انه مباح او ليس بمباح فاذا وجد في يد احد شي  
يد عليه انه ملكه ولم يقيم فيه دليل على انه ملك لغيره اي لغير ذي اليد  
ولا انه من بيت المال ولم يقيم ايضا دليل على انه ملك لذو اليد  
لم يعلم ايضا انه اي ان ذلك الشيء كان مباحا ملكه ذو اليد بالاستيلاء  
عليه ولم يعلم ايضا انه لم يكن مباحا لكن ملكه ذو اليد بسبب الملك  
فمجرد الدلالة يحكم له بملكه ولا بعدم ملكه اذ اليد تنوع الى يد ملك  
والي يد غير الملك كيد الودعية والاجارة والغصب فمتى لم يقيم  
دليل على واحد منهما لا يحكم لواحد منهما بل يبقى الامر مجهولا  
موقفا الى قيام الدليل لكن لما كان الاصل براءة الذمة واليد  
دليل على الملك ظاهرا يترك ذلك الشيء في يد ذي اليد بلا  
وليس في قضا الترك في القبة وغيرها ليس للامام ان يخرج شيئا  
من يد احد الا بحق ثابت معروف انتهى وههنا لم يثبت  
حق احد في ذلك الشيء فلا يخرج من يده حتى لو ثبت فيه حق  
احد كحق الغير في مملوك الغير كحق العامة في بيت المال فخرج



الامام من يده وذلك لانه قد تقرر في علم الاصول ان الظاهر  
حجة دافعة يصلح لدفع الغير لا مثبتة للحاكم فاليد ليست حجة مثبتة  
للملك هنا ولكنها دافعة للغير قال في النفع والتوضيح في بيان  
الاستصحاب فاذا بيع نقص من الدار وطلب الشريك والشفعة  
فانكر المشتري ملك الطالب في السهم الاخر الذي في يده ويقول  
انه بالاعتراف عندك فخذنا القول قول المشتري ولا يجزئ الشفع  
الا بنبه لان الشفع يتمسك بالاصل وبان اليد دليل الملك  
والظاهر يصلح لدفع الغير لا لزام الشفعه على المشتري في البا  
انتهى يعني ان الشفعه متفرعة على ثبوت الملك للشفع وهو يد  
في السهم الاخر الذي في يده ولم يثبت ملكه بحجج اليد واليد  
ليست حجة مثبتة للملك فلها لم يثبت فيه باليد لم يجز الشفعه الا بحجة  
مثبتة للملك لما في يد في الاستدلال بالنظر الاصل براءة الذمة  
ولذا لم يقبل في مثلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي  
عليه لموافقة الاصل والنسبة للمدعي لدعواه ما خالف الاصل  
والفرق بين قضاء الملك وقضاء الترتك من وجهين الاول انه لو صار احد

مقضي عليه

مقضي عليه في خاتمة بقضاء الملك لا يصير مقضاه في تلك الحادثة  
ابد بخلاف قضاء الترتك فانه لصمد المقضي عليه مقضاه بعد اقامته  
البته انه لو ادعى ثالث واقام البته فسلت في الترتك واما  
في قضاء الملك فلا الا اذا ادعى بلى الملك من جهة المقضي له كذا  
في جامع الرموز وهكذا في الكفاية في كتاب احياء الموات في الدرر  
الفر اذ اكانت دار في يد رجل فادعى اخر انها له واقام البته انها  
كانت في يده شهر وسنة لم يقبل الا ان يقول الشاهدان  
ان المدعي عليه احدث اليد فيها فيقضي المدعي باليد ولو  
المدعي عليه تسليمها اليه لكن لا يصير المدعي عليه بزر الى  
اليد عنه مقضاه عليه حتى لو هرس من اي المدعي عليه بعد ذلك  
انه ملكه لقبول كذا في العبادية انتهى فاقضاء باليد للمدعي  
والامر بالتليم ليس حكما وقضاء بالملك للمدعي  
والا لم يقبل منه المدعي عليه بعد ذلك اذ لا يصير المقضي عليه  
مقضاه في قضاء الملك هذا ثم ان هذه الصورة لا يتحقق  
الا في غير العقار او في العقار قد قام دليل على صيرورته



ما وصف الفتح قطعاً إذ هو محال لقبل التغير والتبدل  
فقد علم قطعاً أن يد ذى اليد وقعت في الفى فلا تغير بخلاف  
غير العقار فإنه مما سفل من يد إلى يد بتغير يثبته ويلتص  
ويتبدل بتداول الأيدي ومرار الزمان وينكس وينهد  
وينعدم بحرور الحوادث والفتن ثم لعمري فلا يعرف أنه من  
العيان والفقير الحاصلة من الكفرة بعد الفتح بل هذا امر  
محتمل احتمالاً بعد الم يقم عليه دليل أصلاً سيما في زماننا  
الذى ففي بينه وبين الفتح مات من لا يعرف أيضاً  
أنه من اموال بيت المال الموجودة في الحال فلا يحكم فيه  
بأنه من بيت المال كما لا يحكم كونه مملوكاً لذي اليد أو لغير  
ذى لعدم قيام الدليل عليه أيضاً والله اعلم فعلم مما ذكرنا  
أنه إذا وجد في يد أحد شيء مملوك في الأصل ولكن لا يعلم  
ماله في الحال عقاراً كان أو غيره فهو لبيت المال لا غيره لليد فيه  
أصلاً وللا مأم أن يخرج من ملكه بحكم الشرع إلا إذا ثبت  
فوق اليد تملكه فيه بحجة شرعية وكذا الحكم في عقار وجد في يد أحد

دكجوز

لا يعرف له مالك إلا في الأصل ولا في الحال لأنه من بيت  
الم لا غيره لليد فيه أصلاً بخلاف غير العقار الذى لا يعلم  
له مالك إلا في الأصل ولا في الحال إذا وجد في يد أحد حيث  
يعتبر فيه اليد ويجعل صاحب اليد سلك اليد إذا دوى وترك  
في يد لا قضاء ترك لا قضاء ملك كما عرفت فان قيل دلت الروايات  
المشهورات المعتمدة على أنه لا يخرج من يد ذى اليد مالا  
يعلم له مالك العقار كان أو غيره فأنهم قالوا في دعوى  
الخارج مع ذى اليد أنه لا يقضى للخارج بدلا حجة وإيضاح  
وقع في الكنز وشروحه أن العقار المتنازع فيه لا يخرج  
من يد ذى اليد ماله سره من المدعى على وفق دعواه أنه  
وحيث للقاضي أن يمنع المدعى عليه قبل الحكم بعد إقامة  
البينة وسئل هم هل له المنع قبل إقامة البينة مع عتق  
المحذرى ليس للقاضي أن يمنع ذلك المدعى عن التصرف  
في الصيغة بالدعوى وطلب المدعى ذلك كذا في القنية  
قلت وبالله التوفيق لا يخفى أن تلك الروايات في صورة



يحقق فيها الدعوى والتنازع وهو ان يدعى غير الامام  
ومن يقوم مقامه على اليد نشأ فان المدعى وهو الخارج  
يدعى غير الاصل فعليه الحجة فما لم يثبت دعواه بالحق المعتبر  
شرعا ولم يحكم ههنا من له ولاية الحكم شرعا كالقاضي والامام لا يقض  
به للخارج ولا يخرج من ذى اليد ان يطلب المدعى ذلك بل  
يتروك في يده بلا قضاء كما عرفت بخلاف الامام اذا وجد في  
يد احد شيئا يحكم الشرع بانه من بيت المال كتفاسر لا يعلم  
له مالك فانه يخرج من يده بحسبه لتعلق حق العامة وتوقيض  
امورهم ومصالحهم اليه ولا شك ان الامام في هذه الصورة  
لا يطلب لنفسه شيئا من ذى اليد حتى يسلم مدعيها بل يطالبه  
بان يسلمه في بيت المال هذه المطالبة من باب الحسبة والا  
بالمعروف التي يجب عليه ولها يجب على الامام الاخراج  
من يده اذا لم يجد مستحقا وبسر الاخراج خيرا مصلحة  
والا يصير ظالما اثمارة ولا كذلك المدعى فانه يتروك الملك  
الدعوى والمطالبة لا يصير ظالما اثمارة كانت دعواه حقا

وبالحالة

وبالحالة فللامام احكام يختص به فمنها الاخراج المذكور  
ومنها السياسات ومنها التصرف في ملك الغير يجعله طارفا  
وتخوذ لك على ما مر في باب الاول قد علم ان الامام  
اذا وجد شيئا من بيت المال في يد احد فله ان يخرج من يده  
ولا عبرة لليد فيه فاراضى البلاء والمفتوحة عنوة اذا وجد  
في ايدي قوم يسرعونها ويدعون تملكها وينصرفون فيها  
تصرف الملاك من الهينة والبيع وغير ذلك فاذا لم يعلم التقرر  
ولا القسمة وما اشبه ذلك من اسباب الملك لا في الاصل  
ولا في الحال فلا عبرة لا يد يهملونها ولا يكون الا راضى ملكا  
لهم ونصرفاتهم المذكورة غير صحيحة لانها في الفنى وفيما  
ليس مملوكا لهم قطعا فلا يصح وما ياخذ الامام منهما اجرة  
لاخراج كما هو الحكم في اراضى مصر لان كما عرفت فللامام  
ان يخرج تلك الاراضى من ايديهم الا ان يتبنوا تملكهم لها  
بحجة شرعية فحينئذ يحكم بالملك لهم واذا علم التقرير  
والقسمة او تخوذ لك من اسباب الملك او فتحت البلاء



اباحة انتهى

صلا لكن الملاك قد عاودوا ولم يعلم من انتقل اليهم  
الاملاك منهم مالا يثبت اذ الوصية او البيع او نحو ذلك فالحكم  
لك الضامى لا عبثة لا يدي منها وتكون الاراضى ملكا  
لهم ولا صحة لتصرفاتهم شرعا اذ اليد لا تعتبر في ملك الغير  
فمن ملك الغير ولا فيما هو من بيت المال فلا مام ان يمنع الاراضى  
من ايديهم الا اذا اثبتوا تملكهم بحجة شرعية ولا يخفى ان ارض  
بلاد الهند لا تخلوا من ان تكون على صورة من الصور المذكورة  
فتكون لبيت المال فلا يملكها الذميون الموجودون في زمان  
وسيجئى لهذا زيادة توضيح وتفصيل ان شاء الله تعالى  
في بيان بعض الموات وحكمه في الفتاوى النافع وهو ما لا ينفع  
من الاراضى لا القطاع الماء عنه او بعلبة الماء عليه وما اشبه  
ذلك مما يمنع الزراعة فما كان منها عاديا لا مالك له او كان  
مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرينة  
محتمل اذا وقف لسان من اقصى العام فصاح لم يسمع الصوت  
فهو موات لانه ليس بمشفع في حق احد ولا في يد كى يبقى على اصل

الاباحة انتهى